الأمم المتحدة

A/CN.9/1264

الجمعية العامة

Distr.: General
12 May 2026
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة التاسعة والخمسون

نيويورك، 29 حزيران/يونيه – 10 تموز/يوليه 2026

الأعمال التحضيرية ذات الصلة بإتاحة رقمنة كامل سلسلة التجارة والتجارة اللاورقية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

أولا– مقدمة 2

ثانيا– نصوص الأونسيترال والتجارة اللاورقية 3

ثالثا– ملخص الندوة حول المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية، الجزء الثاني (21–22 كانون الثاني/يناير 2026) 5

ألف– الخبرات على صعيد إنشاء إطار قانوني تمكيني للتجارة اللاورقية 5

باء– الاعتراف عبر الحدود بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة 6

جيم– الاعتراف عبر الحدود بخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة 8

دال– التجارة اللاورقية والتحديات القانونية المرتبطة بها – منظورات إقليمية ووطنية 10

هاء– تيسير المراسلات مع الكيانات العمومية 13

واو– نقاش مائدة مستديرة ونتائج الندوة 14

رابعا– المستجدات الإضافية 18

خامسا– مسار العمل في المستقبل 19

050626 050626 V.26-06790 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة

1- طلبت اللجنة، في دورتها السابعة والخمسين في عام 2024، إلى الأمانة أن تجري تقييما لنصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية ونصوص القانون الموضوعي الأخرى التي تتضمن أحكاما بشأن الجوانب الإلكترونية. وطلبت اللجنة أيضا أن تشمل عملية التقييم دراسة استقصائية عن إدماج نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية في التشريعات الداخلية وعن إدراج هذه النصوص في الالتزامات الدولية المتعلقة بالتجارة اللاورقية. فاللجنة ترى أن نتائج عملية التقييم ستساعدها على اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية فيما يتعلق بإسهام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في التجارة اللاورقية، وبشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من العمل على وثيقة تجمع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، مع التركيز بوجه خاص على دعم التجارة اللاورقية[(1)].

2- وكان معروضا على اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين في عام 2025، مذكرة من الأمانة بشأن تقييم نصوص الأونسيترال التي تشير إلى الجوانب الإلكترونية (A/CN.9/1226)، تتضمن لمحة عامة عن عملية التقييم، وتحليلا للردود الواردة على الدراسة الاستقصائية، ودراسة أولية لدور نصوص الأونسيترال في تيسير التجارة اللاورقية. كما نظرت اللجنة في اقتراح قدمته حكومة الاتحاد الروسي بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا بشأن الجوانب القانونية للتجارة اللاورقية (A/CN.9/1234)، يقترح الأخذ بنهج من شقين: (أ) دراسة كيف يمكن أن تيسر نصوص الأونسيترال الحالية التجارة اللاورقية؛ (ب) إعداد نص موحد استنادا إلى الثغرات والاحتياجات المستبانة (A/CN.9/1234، الفقرات 20-24).

3- وبعد المناقشة، طلبت اللجنة من الأمانة مواصلة أعمالها التحضيرية بشأن إتاحة رقمنة كامل سلسلة التجارة والتجارة اللاورقية، مع التشديد على الأخذ بنهج تدريجي في هذه الأعمال، واتفقت على إمكانية عقد ندوة لاستكشاف إمكانية استخدام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في التجارة اللاورقية بغية تقديم نص إرشادي وتشريع نموذجي محتمل بشأن التجارة اللاورقية إلى اللجنة لتنظر فيه[(2)].

4- واستجابة لهذا الطلب، عُقدت ندوة حول المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية ("الندوة") في فيينا من 19 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2026. وتناولت الندوة موضوعين، اتساقا مع جهود الأونسيترال الرامية إلى توفير إطار قانوني تمكيني وإرشادات داعمة لرقمنة كامل سلسلة التجارة (أي التحول الشامل للتجارة الدولية من العمليات الورقية واليدوية إلى منظومة مرقمنة بالكامل تشمل التعاقد والخدمات اللوجستية والتخليص الجمركي والتمويل، وتتضمن التبادل السلس للمستندات والبيانات على طول سلسلة التوريد)، والتي تُعد المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية مكونين أساسيين منها[(3)].

5- وتتناول هذه المذكرة بإيجاز مفهوم التجارة اللاورقية وأهمية نصوص الأونسيترال في هذا الصدد (الفصل الثاني)، وتقدم تقريرا عن الجزء الثاني من الندوة الذي ركز على التجارة اللاورقية (الفصل الثالث)، إلى جانب المستجدات على صعيد الأعمال التحضيرية (الفصل الرابع). كما تقترح المذكرة مسارا للعمل في المستقبل لكي تنظر فيه اللجنة (الفصل الخامس).

---

(1) A/79/17، الفقرة 299. ونظرت اللجنة في أمور أخرى من بينها اقتراح قدمه الاتحاد الروسي بشأن الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا بشأن الجوانب القانونية للتجارة اللاورقية (المرجع نفسه، الفقرات 296-298).

(2) A/80/17، الفقرة 245. كما لاحظت اللجنة أن عملية التقييم مفيدة، وطلبت إلى الأمانة أن تواصل تجميع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ومباشرة توحيدها في نص تشريعي واحد، بما في ذلك إعداد مواد إرشادية بشأن تنفيذها تنفيذا متسقا، وأن تقدم النتائج إلى فريق عامل لاستعراضها في مرحلة لاحقة (A/80/17، الفقرة 242). للاطلاع على مذكرة الأمانة بشأن الأعمال التحضيرية المتعلقة بتجميع وتوحيد نصوص الأونسيترال التي تتناول الجوانب الإلكترونية، انظر الوثيقة A/CN.9/1263.

(3) ترد معلومات إضافية عن خلفية وأهداف الأعمال التحضيرية المتعلقة بالتجارة اللاورقية في الوثيقة A/CN.9/1261، التي أُعدت من أجل الندوة.

ثانيا- نصوص الأونسيترال والتجارة اللاورقية

مفهوم التجارة اللاورقية[4]

6- بشكل عام، يمكن تفسير مفهوم التجارة اللاورقية بطرق مختلفة. وبالمعنى الضيق، تتصل التجارة اللاورقية بمراسلات متعلقة بالتجارة تشمل الكيانات الخاصة والحكومية، لا سيما تلك العاملة في استيراد البضائع وتصديرها وعبورها. فعلى سبيل المثال، يشكل هذا النهج ركيزة اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة الذي يهدف، وفقا لديباجته، إلى "مواصلة التعجيل بنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة". وهو مجسَّد أيضا في الالتزامات الواردة في الاتفاقات التجارية، التي تهدف إلى تطوير نظم لتقديم وتبادل المستندات والبيانات المتعلقة بالتجارة في شكل إلكتروني.

7- وبالمعنى الواسع، يمكن ربط التجارة اللاورقية بالتجارة الإلكترونية أو التجارة الرقمية، حيث يُستخدم هذان المصطلحان أحيانا بالتبادل. فعلى سبيل المثال، تعرِّف المادة 3 (أ) من الاتفاق الإطاري لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (اتفاق تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود)، "التجارة اللاورقية عبر الحدود" بأنها "التجارة في البضائع، بما في ذلك استيرادها وتصديرها وعبورها والخدمات ذات الصلة، التي تجري على أساس خطابات إلكترونية، بما يشمل تبادل البيانات والمستندات المتصلة بالتجارة في شكل إلكتروني" (انظر أيضا الفقرة 37 أدناه).

8- ومن أجل استقصاء المشهد القانوني والتنظيمي الساري، واستبانة المسائل أو الثغرات أو العقبات القانونية ذات الصلة التي قد يكون من المستصوب والمجدي أن تضطلع الأونسيترال بأعمال بشأنها، نُظمت الندوة على أساس الفهم الأوسع للتجارة اللاورقية.

علاقة نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة اللاورقية[5]

9- لعل اللجنة تود أن تذكر أن نصوص الأونسيترال ساهمت، على مدى ما يقرب من 30 عاما، في إرساء إطار قانوني مؤات للتجارة الإلكترونية. ومن هذه الصكوك ما يلي:

- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)، مع المادة 5 مكررا الإضافية، بصيغتها المعتمدة في عام 1998 (القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية)؛
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001) (القانون النموذجي للتوقيعات الإلكترونية)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (2005) (اتفاقية الخطابات الإلكترونية)؛
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017) (القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل)؛
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن استخدام خدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة والاعتراف بها عبر الحدود (2022) (القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة)؛
- قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التعاقد المؤتمت (2024) (القانون النموذجي للتعاقد المؤتمت).

(4) فيما يتعلق بمفهوم التجارة اللاورقية، انظر أيضا الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرات 67-70.

(5) فيما يتعلق بالكيفية التي تدعم بها نصوص الأونسيترال التجارة اللاورقية، انظر أيضا المرجع نفسه، الفقرات 71-86.

10- وتستند هذه النصوص إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في عدم التمييز بين الوسائل الورقية والإلكترونية، والحياد التكنولوجي، وتطبق نهج التكافؤ الوظيفي لتسهيل استخدام الوسائل الإلكترونية للوفاء باشتراطات الشكل الورقي. وهي تنطبق في السياقات التجارية وغير التجارية، سواء بموجب أحكامها هي (مثل القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، المادة 2 (1)) أو بتطبيقها الموسع من خلال اشتراعها محليا[6].

11- وفي سياق المراسلات المتعلقة بالتجارة، يمكن اعتبار أن نصوص الأونسيترال تسهم في التجارة اللاورقية على مستويات مختلفة، على النحو المبين في الوثيقة A/CN.9/1226 (الفقرات 73-76).

الاعتراف القانوني بالوسائل الإلكترونية

12- من ناحية، تتيح هذه النصوص الاعتراف القانوني المحلي بالمستندات والبيانات الإلكترونية[7]، بما فيها تلك المقدمة في سياق التجارة اللاورقية. ويتحقق ذلك استنادا إلى مبدأ عدم التمييز ضد استخدام الوسائل الإلكترونية، وهو مبدأ وارد في جميع النصوص. وتشمل المستندات المقدمة في سياق التجارة اللاورقية سندات الشحن وشهادات المنشأ والفواتير التجارية وقوائم التعبئة وشهادات التأمين، التي تصدر جميعها في شكل إلكتروني (يشار إليها مجتمعة بـ"المستندات المتعلقة بالتجارة الصادرة في شكل إلكتروني" أو "المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة").

ضمان جودة البيانات

13- تُستكمل قواعد الاعتراف القانوني بقواعد تسمح بأن تستوفي المستندات والبيانات الإلكترونية اشتراطات الشكل الورقي، والتي لولاها لتعذَّر استخدام الوسائل الإلكترونية. وتشكل هذه القواعد، الواردة في جميع النصوص باستثناء القانون النموذجي للتعاقد المؤتمت، إطارا قانونيا لضمان "خصائص" أساسية معينة للبيانات، ولا سيما منشؤها وسلامتها، مما يعزز الثقة في المعلومات الواردة في تلك البيانات وييسر قبول المستندات الإلكترونية التي تمثلها[8]. ورغم أن فرادى القواعد تستمد أصلها من نهج "التكافؤ الوظيفي" (انظر الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرة 10)، الذي يسلط الضوء على الوظائف الأساسية للاشتراطات الورقية، فإن هذا الإطار ينطبق أيضا على المعاملات أو تدفقات المعلومات "الرقمية المنشأ" التي لا توجد لها مكافئات ورقية، كما يتضح من القاعدة المتعلقة بالتوثق من المواقع الشبكية الواردة في المادة 21 من القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة. ولذلك أهمية أيضا في توجيه عملية وضع اشتراطات الشكل الخاصة بالمستندات المتعلقة بالتجارة "المحايدة الوسائط" (أي التي لا تفترض مسبقا استخدام أي واسطة معينة (ورقية أو إلكترونية))، كما يتضح من قانون الأونسيترال واليونيدروا النموذجي بشأن إيصالات المستودعات (2024). وتقر نصوص الأونسيترال الحديثة بدور "خدمات توفير الثقة"، التي يقدمها عادة مقدمو خدمات من الأطراف الثالثة، في ضمان جودة البيانات، وتضفي أثرا قانونيا إضافيا على استخدام خدمات توفير الثقة التي تعيّنها السلطات المختصة في الولاية القضائية المشترِعة بأنها موثوقة (انظر القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، المادتان 22 و23).

14- وثمة مبدأ جوهري في الإطار الذي ترسيه نصوص الأونسيترال، ألا وهو الحياد التكنولوجي، الذي يقضي بألا يفرض القانون أو يحبذ استخدام أي تكنولوجيا أو طريقة محددة، مما يكفل أن تظل الأطر القانونية قابلة للتكيف مع التكنولوجيات المتطورة.

(6) انظر الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرتان 30 و71.

(7) للاطلاع على مناقشة حول استخدام مصطلح "المستندات الإلكترونية"، انظر الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرتان 23 و24.

(8) كما ورد في الوثيقة A/CN.9/1226، فإن المستند ما هو إلا تمثيل منظم للبيانات.

الاعتراف عبر الحدود

15- باستثناء اتفاقية الخطابات الإلكترونية، تنطبق نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية على المعاملات الإلكترونية بغض النظر عن طابعها الدولي (على الرغم من أن أحكام اتفاقية الخطابات الإلكترونية مطبقة محليا في عدة دول). ومع ذلك، فإن رقمنة كامل سلسلة التجارة تقتضي الاعتراف القانوني بالمستندات الإلكترونية طوال دورة حياتها، بحيث يتسنى الاعتماد عليها خارج نطاق الولاية القضائية التي أُنشئ فيها المستند، أو حتى خارج نطاق الولاية القضائية التي تقدَّم فيها خدمة توفير الثقة التي تضمن جودة البيانات التي يحتوي عليها المستند.

16- وفي هذه الحالة، يمكن اعتبار أن نصوص الأونسيترال تسهم في التجارة اللاورقية على مستوى إضافي، من حيث كونها توفر آليات قانونية تمنح المستندات والبيانات الإلكترونية، التي ضُمنت جودتها في ولاية قضائية، نفس الأثر القانوني، وفي نهاية المطاف نفس مستوى الثقة والقبول، في ولاية قضائية أخرى. وتشمل هذه الآليات عدم التمييز ضد المنشأ الجغرافي لخدمات توفير الثقة عند تقرير موثوقية الأساليب التي تستخدم تلك الخدمات أو عند تعيين خدمة توفير الثقة بأنها موثوقة، إلى جانب القواعد التي تتضمن مفهوم "المستوى المكافئ جوهريا من قابلية التعويل"، مما ييسر الاعتراف بخدمة توفير الثقة الأجنبية على الرغم من الاختلاف في مستويات الموثوقية المطبقة في الولايات القضائية المعنية. ومما يزيد من تعزيز هذه الآليات قاعدة تأذن للسلطة المختصة في الولاية القضائية المشترِعة التعاون مع نظيراتها في الولايات القضائية الأخرى، بهدف تيسير الاتفاق على وضع تعاريف مشتركة للمعايير التقنية على المستوى الإداري.

17- وكما سيناقش أدناه، توفر نصوص الأونسيترال أساسا قانونيا متينا للتجارة اللاورقية، لكن لا تزال هناك عقبات قانونية تعوق استخدامها الكامل والفعال في الممارسة العملية، لا سيما في السياقات العابرة للحدود.

ثالثا- ملخص الندوة حول المدفوعات الرقمية والتجارة اللاورقية، الجزء الثاني (21 و22 كانون الثاني/يناير 2026)

18- كان الهدف من الجزء الثاني من الندوة مواصلة استكشاف وتحليل استخدام نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في التجارة اللاورقية، ودعم إعداد مشروع نص إرشادي أو تشريع نموذجي محتمل بشأن التجارة اللاورقية إلى اللجنة لتنظر فيه. وتضمنت الندوة ست حلقات نقاش نُظمت حول المواضيع الخمسة التالية: (أ) الخبرات على صعيد إنشاء إطار قانوني تمكيني للتجارة اللاورقية؛ (ب) الاعتراف عبر الحدود بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة؛ (ج) الاعتراف عبر الحدود بخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة؛ (د) التجارة اللاورقية والتحديات القانونية المرتبطة بها – منظورات إقليمية ووطنية؛ (هـ) تيسير المراسلات مع الكيانات العمومية. وفيما يلي ملخص لتلك المناقشات، بما في ذلك اجتماع المائدة المستديرة التلخيصي ونتائج الندوة.

ألف- الخبرات على صعيد إنشاء إطار قانوني تمكيني للتجارة اللاورقية

19- بحثت حلقة النقاش في خبرات المنظمات الدولية والإقليمية في إرساء أطر قانونية وسياساتية ذات صلة بالتجارة اللاورقية.

قانون الكومنولث النموذجي بشأن التجارة الرقمية

20- عُرض قانون الكومنولث النموذجي بشأن التجارة الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على الإمكانات الاقتصادية التي تجلبها التجارة الرقمية للبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية[9]. ووُضع هذا القانون

(9) قانون الكومنولث النموذجي بشأن التجارة الرقمية ودليل اشتراعه، على الرابط: https://thecommonwealth.org/model-law-digital-trade.

النموذجي استنادا إلى نصوص الأونسيترال القائمة بشأن التجارة الإلكترونية، وهو يجسد المبادئ القانونية التي تستند إليها تلك النصوص. وقد صُمم ليكون إطارا تشريعيا شاملا وقابلا للتعديل، مما يتيح للدول تكييف أحكامه مع سياقاتها القانونية الداخلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التوافق عبر الحدود. وأشير إلى أمور منها أن قانون الكومنولث النموذجي يعترف بالخطابات الإلكترونية التي تشمل جهات حكومية، ويركز على الموثوقية باعتبارها معيارا قانونيا في هذا الصدد[10].

خدمة النافذة الواحدة والاتفاق الإطاري بشأن الاقتصاد الرقمي التابعان لرابطة آسيان

21- بحثت حلقة النقاش بعد ذلك في الأطر الإقليمية، من خلال تجربة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وأشير إلى خدمة النافذة الواحدة لرابطة آسيان[11]، التي تتيح التبادل الإلكتروني الآمن للمستندات التجارية بين السلطات الجمركية المختصة في الدول الأعضاء في الرابطة، استنادا إلى الاعتراف القانوني المتبادل والمعايير التشغيلية الموحدة[12]. وأشير إلى اتفاق رابطة آسيان الإطاري المقترح بشأن الاقتصاد الرقمي، الذي يهدف إلى توسيع نطاق التكامل الاقتصادي الرقمي من خلال تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود عن طريق تكامل المراسلات بين الحكومات وبين الشركات والحكومات وبين الشركات. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق التوافق مع المعايير والقوانين النموذجية المعترف بها دوليا، ويوضح كيف يمكن للأطر الإقليمية تفعيل المعايير القانونية الدولية[13].

باء- الاعتراف عبر الحدود بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة

22- بحثت حلقة النقاش في العوائق القانونية التي تحول دون استخدام المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة، ونظرت في التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير التي يمكن أن تساعد في توضيح تلك العوائق ومعالجتها.

فرنسا

23- بحثت حلقة النقاش أولا في تشريعات سنَّتها فرنسا استنادا إلى القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل بهدف ضمان التوافق مع القواعد والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك لائحة الاتحاد الأوروبي 2024/1183 بشأن إنشاء الإطار الأوروبي للهوية الرقمية (eIDAS 2.0 Regulation)[14] والاتفاقيات الدولية القائمة ونصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وتسعى فرنسا إلى ضمان قابلية التشغيل التبادلي عبر الحدود وعبر التكنولوجيات من خلال الاعتماد على المفاهيم القانونية الداخلية المناسبة، وضمان بقاء التعاريف مقتضبة، وتجنب الشروط القانونية غير الضرورية، وترك المسائل التقنية للهيئات المعنية

(10) لعل اللجنة تود أن تلاحظ أن دليل اشتراع قانون الكومنولث النموذجي يوضح أنه على الرغم من أن قانون الكومنولث النموذجي يأذن صراحةً للجهات الحكومية بفرض اشتراطات محددة على المستندات والبيانات المقدمة إليها، فإنه يفسح المجال لاعتماد هذه الاشتراطات من أجل تعزيز الفعالية الإدارية والتشغيلية.

(11) أنشئت النافذة الواحدة لرابطة آسيان من خلال سلسلة من الصكوك الإقليمية: اتفاق إنشاء وتنفيذ النافذة الواحدة لرابطة آسيان (2005)؛ بروتوكول إنشاء وتفعيل النافذة الواحدة لرابطة آسيان (2006)؛ بروتوكول الإطار القانوني لتنفيذ النافذة الواحدة لرابطة آسيان (2015). ولعل اللجنة تود أن تلاحظ أن هذا الإطار يُستخدم في شهادات المنشأ التي تصدرها سلطات الدولة المصدِّرة بموجب اتفاق رابطة آسيان للتجارة في السلع. على الرابط: https://asean.org/wp-content/uploads/2020/12/ASEAN-Trade-in-Goods-Agreement.pdf.

(12) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط: https://asean.org/our-communities/economic-community/asean-single-window/.

(13) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط: https://aseaneconomicforum.com/programs/DEFA.html.

(14) Regulation (EU) 2024/1183 of the European Parliament and of the Council of 11 April 2024 amending Regulation (EU) No. 910/2014 as regards establishing the European Digital Identity Framework. الرابط الشبكي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32024R1183.

بوضع المعايير[15]. وسُلط الضوء على محدودية القانون الدولي الخاص في تحديد القانون المنطبق في البيئات الرقمية، وعلى الحاجة إلى أساليب موثوقة لضمان الأمن[16]. وأُعرب عن شواغل بشأن المخاطر الأمنية المتعلقة بالأصول المشفرة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد هوية الأطراف والأصول. ورغم إحراز تقدم في هذا الصدد، لا تزال هناك تحديات تتعلق بمعايير تحديد الهوية، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية الأطراف في تقرير مستويات تحديد الهوية، والقانون المنطبق الذي يحكم مسألتي التوثق وتحديد الهوية، ووضع آليات التصديق.

الممر البري بين الصين وأوروبا

24- في سياق الممر البري بين الصين وأوروبا[17]، لوحظ أنه على الرغم من التحسينات في البنية التحتية والإجراءات المتعلقة بالتجارة، فإن التقدم المحرز في مجال الاعتراف بالمستندات الإلكترونية الأجنبية ظل غير متسق ومجزَّأ، مما أدى إلى عدد من المشاكل على صعيد التنسيق. وتواجه المبادرات الرامية إلى تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود ومستندات التجارة الإلكترونية عقبات كبيرة بسبب تعقيد بيئات التنظيم الرقابي للبيانات وصرامة أطر السيادة الرقمية، التي غالبا ما تكون مدفوعة بالأطر التنظيمية المتغيرة. وقيل إن الأطر التنظيمية المعقدة يمكن أن تعوق التجارة الدولية والاعتراف عبر الحدود وقابلية التشغيل التبادلي في البلدان التي تفتقر إلى القدرات القانونية والتقنية اللازمة. واقتُرح تجميع أفضل الممارسات من الولايات القضائية المختلفة وتقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف لتعزيز مشاركة أوسع نطاقا وأكثر إنصافا في العمليات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود والتجارة الرقمية.

ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا

25- تُبذل جهود على صعيد ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا لتعزيز الرقمنة وتبادل البيانات عبر الحدود في سياقي الأعمال بين الشركات والأعمال بين الحكومات على طول الممر[18]. ولوحظ أن التقدم لا يزال محدودا، على الرغم من أن المبادرات التجريبية أثبتت جدوى تبادل المستندات والبيانات في شكل إلكتروني، ومرد ذلك الافتقار إلى أطر قانونية شاملة. وقد لوحظ وجود ثغرات كبيرة في مجال الاعتراف المتبادل بالتوقيعات الإلكترونية والمستندات الإلكترونية الأجنبية. وتعكف أمانة ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا على إعداد اتفاق متعدد الأطراف للاعتراف المتبادل بالمستندات والبيانات الإلكترونية لدعم تبادل البيانات بين الحكومات وتبادلها بين الشركات والحكومات، استنادا إلى نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية ومبادئها. وقيل كذلك إن الاتفاق سيدعم الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية المؤهلة واستخدام خدمات توفير الثقة وقابلية التشغيل التبادلي بين السلطات الوطنية المختصة وتبسيط إجراءات الجمارك، لكن الدول الأعضاء في الممر[19] دعت إلى وضع أحكام أكثر تفصيلا، بما في ذلك تحديد اشتراطات دنيا للبيانات ومواءمتها مع الأطر الوطنية.

---

(15) انظر، على سبيل المثال، https://iccwbo.org/news-publications/policies-reports/standards-toolkit-for-cross-border-paperless-trade/، للاطلاع على لمحة عامة عن المعايير المعتمدة الحالية لدعم عملية التبني واستبانة الثغرات المحتملة وتعزيز قابلية التشغيل التبادلي.

(16) انظر، على سبيل المثال، Law Commission of England and Wales, Digital assets and electronic trade documents in private international law، الذي يتناول تطبيق القانون الدولي الخاص في سياق مستندات التجارة الإلكترونية والأصول الرقمية، على الرابط: https://lawcom.gov.uk/project/digital-assets-and-electronic-trade-documents-in-private-international-law/.

(17) الممر البري بين الصين وأوروبا هو مجموعة من خطوط السكك الحديدية التي تربط جمهورية الصين الشعبية بالأسواق الأوروبية عبر آسيا الوسطى والاتحاد الروسي وأوروبا الشرقية، والتي تُستخدم لنقل البضائع برا بين آسيا وأوروبا.

(18) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط: https://traceca-org.org/en/home/.

(19) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول الدول الأعضاء في الممر (أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبلغاريا وتركمانستان وتركيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا ورومانيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) على الرابط: https://traceca-org.org/en/countries/.

التحديات العملية أمام الاعتراف عبر الحدود بالمستندات المتعلقة بالتجارة

26- لوحظ أن العديد من مبادرات رقمنة التجارة لم تُصمَّم بشكل ملائم منذ البداية، فهي غالبا ما أغفلت مراعاة عناصر أساسية، منها الأطر القانونية والعمليات الأساسية ومتطلبات المستخدمين ومتطلبات الولايات القضائية المجاورة. ولا تعزى العوائق التي تحول دون تبادل البيانات على الصعيد العالمي للخصائص التقنية للمستندات المتعلقة بالتجارة، بل لتباين الأطر القانونية المحلية، والتناقضات في معايير الاعتماد، واستمرار إحجام السلطات عن الاعتراف بالمستندات الإلكترونية الأجنبية المتعلقة بالتجارة. ومن بين العوائق الأخرى تعذر التشغيل التبادلي بين نظم المعلومات، ونقص التنسيق بين وكالات مراقبة الحدود، والاستمرار في استخدام إجراءات التفتيش المادي، وعدم اكتمال تنفيذ إجراءات الرقمنة. واقتُرح الأخذ بنهج شامل لتعزيز قبول المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة، وهو ما يتطلب تحسين تصميم العمليات، وزيادة مواءمة الأطر التنظيمية، وتهيئة بيئات تجارية موثوقة، واعتماد حلول تكنولوجية قابلة للتشغيل التبادلي، وإدامة التعاون بين الوكالات.

جيم- الاعتراف عبر الحدود بخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة

27- أكدت حلقة النقاش أن الاعتراف عبر الحدود بخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة يمثل تحديا على صعيد القانون والحوكمة والتنسيق، ولا يمكن معالجته إلا من خلال تعزيز أو استكمال أطر توفير الثقة الوطنية بنظام دولي مشترك يقوم على قابلية التشغيل التبادلي والاعتراف المتبادل.

العقبات الشائعة

28- أظهرت التجارب من مختلف المناطق وجود عقبات مشتركة، وهي أن نظم تحديد الهوية الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية وأطر توفير الثقة تعمل بفعالية على المستوى الوطني، لكنها "تتوقف عند الحدود" بسبب الافتقار إلى آليات قانونية للاعتراف بإثباتات الهوية الأجنبية. وأدى ذلك إلى ازدواجية في الإجراءات، بما في ذلك إجراء عمليات تحقق متكررة من هوية العملاء (اعرف عميلك)، وعمليات تسجيل متوازية، والعودة في بعض الحالات إلى استخدام المستندات الورقية، حتى عندما كانت جميع الأطراف تعمل ضمن بيئات رقمية متطورة. وعُرضت تجارب من منطقة أوراسيا توضح هذه الفجوة، حيث لا يزال المشهد التنظيمي مجزَّأ بسبب تباين القوانين والإصلاحات الوطنية. واستُبينت تحديات مماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أُحرز تقدم في مجالات الهوية الإلكترونية وخدمات توفير الثقة والبنى التحتية للتحقق من العملاء "اعرف عميلك"، إلا أن تحديات ظلت تظهر بسبب الافتقار إلى الاعتراف عبر الحدود، وعدم اليقين بشأن موثوقية مستندات الهوية الأجنبية، وتجزؤ النهج المتبعة في التعامل مع الأشخاص الاعتباريين (على العكس من الأشخاص الطبيعيين)، والاعتماد على الحلول الثنائية أو الخاصة بقطاعات معينة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، تفاقمت هذه القيود لأن المعاملات العابرة للحدود تتطلب مستويات متفاوتة من الضمانات القانونية، في حين ظل الاعتراف عبر الحدود محدودا، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم الكفاءة وعدم اليقين القانوني.

29- وشُدد على أن قابلية التشغيل التبادلي لا تتطلب بالضرورة وجود نظم قانونية أو تقنية موحدة. بل يمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتراف المتبادل القائم على التكافؤ الوظيفي. وعلى هذا الأساس، استُبينت مسارات عملية، بما في ذلك وضع اتفاقات للاعتراف المتبادل، واستخدام نظم خاصة بمستويات الضمان تدعمها أطراف ثالثة موثوقة، وإجراء مسح لمستويات الضمان في النظم المختلفة. ويمكن تحقيق تقدم فعال من خلال المشاريع التجريبية والمبادرات الإقليمية، التي تتيح اختبار قابلية التشغيل التبادلي عمليا وبناء الثقة تدريجيا بين أصحاب المصلحة. وتُظهر التجارب الإقليمية تنوع النماذج القانونية والمؤسسية، إلى جانب ظهور مبادئ مشتركة، مثل النهج التي تركز على المستخدمين وتستند إلى المخاطر، والحاجة إلى آثار قانونية عبر الحدود قابلة للتنبؤ. وفي الوقت نفسه،

أُكدت أهمية أطر الحوكمة القوية، بما في ذلك وجود قواعد واضحة بشأن المسؤولية والإشراف وحماية البيانات، إلى جانب إقامة تعاون وثيق بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، والاعتراف بالهوية الرقمية بوصفها بنية تحتية أساسية للاقتصاد الرقمي.

الإطار الأوروبي للهوية الرقمية (eIDAS 2.0)

30- نظرت حلقة النقاش بعد ذلك في إطار الاتحاد الأوروبي المركزي لخدمات الهوية الإلكترونية وتوفير الثقة، على النحو المنصوص عليه في اللائحة eIDAS 2.0، بالإضافة إلى نظام الهوية الرقمية الطوعي والتعاوني في كندا لأغراض المقارنة. وعلى الرغم من الاختلافات الهيكلية، تبين أن كلا النهجين يستندان إلى مبادئ أساسية، منها الخصوصية وسيطرة المستخدم والشفافية والتكافؤ الوظيفي، مما يدل على أن قابلية التشغيل التبادلي تعتمد على الاعتراف المتبادل بالموثوقية والآثار القانونية، وليس على وجود أطر قانونية متطابقة. ومن الثغرات الرئيسية المستبانة الافتقار إلى آليات رسمية للاعتراف عبر الحدود بين كندا والاتحاد الأوروبي، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى ترتيبات للاعتراف بنظم الهوية الإلكترونية وخدمات توفير الثقة.

31- كما أشارت حلقة النقاش إلى أن الإطار الأوروبي المنقح للهوية الرقمية (eIDAS 2.0) استحدث محافظ هوية رقمية إلزامية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، إلى جانب زيادة خدمات توفير الثقة بهدف تعزيز الموثوقية وقابلية التشغيل التبادلي. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالتصنيف القانوني وكذلك بتطبيق الإطار خارج الولاية القضائية للاتحاد الأوروبي، لا سيما وأن الاعتراف بالهوية الإلكترونية الأجنبية لا يزال محدودا. وتشير التجارب في المناطق المتكاملة، مثل الدول الاسكندنافية، إلى أن التباينات القانونية والمفاهيمية لا تزال تعوق الاستخدام عبر الحدود. وشُدد على أهمية وضع إطار عالمي لتوفير الثقة يستند إلى مبادئ مشتركة في مجالات الإشراف والمسؤولية والأمن، يُدعم بقابلية تشغيل تبادلي تقنية ويُختبر بمبادرات تجريبية.

32- كما بحثت حلقة النقاش في لائحة الاتحاد الأوروبي 2020/1056 المتعلقة بالمعلومات الإلكترونية لنقل البضائع (لائحة eFTI)[20] باعتبارها مثالا على إطار قانوني إقليمي يتيح التجارة اللاورقية[21]. ولوحظ أن اللائحة تجمع بين الالتزامات القانونية الملزمة للسلطات العمومية بقبول البيانات الإلكترونية، والمواصفات التقنية المشتركة الخاصة بتبادل البيانات، واشتراطات التصديق الخاصة بمقدمي خدمات توفير الثقة، وتدابير الأمن السيبراني. وتؤكد تجربة الاتحاد الأوروبي أهمية اتباع نهج تنظيمي ثلاثي المستويات، يشمل تشريعات أساسية وتدابير للتنفيذ وإرشادات تقنية.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

33- بحثت حلقة النقاش في الجوانب القانونية لنظم الهوية الرقمية من منظور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الحاجة إلى أطر وطنية متسقة وحوكمة شاملة لجميع القطاعات. ولوحظ أن مواءمة المعايير القانونية والتقنية عبر مختلف الولايات القضائية لا تزال تمثل تحديا، وأن الافتقار إلى قواعد موحدة يؤثر في الاعتراف عبر الحدود بالهويات الرقمية وبيانات الاعتماد والتوقيعات الإلكترونية. وأشير بشكل خاص إلى

(20) Regulation (EU) 2020/1056 of the European Parliament and of the Council of 15 July 2020 on electronic freight transport information، ترسي هذه اللائحة إطارا قانونيا للتبادل الإلكتروني للمعلومات المتعلقة بنقل البضائع وتلزم السلطات المختصة بقبول هذه المعلومات عندما تكون في شكل إلكتروني، وهي متاحة على الرابط: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX%3A32020R1056.

(21) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط: https://transport.ec.europa.eu/transport-themes/logistics-and-multimodal-transport/efti-regulation_en.

مؤشر الحكومة الرقمية لعام 2023[22] والتوصية المتعلقة بحوكمة الهوية الرقمية[23] الصادرين عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويتبين من نتائج مؤشر الحكومة الرقمية وجود تباين كبير فيما بين الأطر القانونية ونماذج توفير الثقة، مما يبرز الحاجة إلى مواءمة القوانين لدعم قابلية التشغيل التبادلي. ومع أن الاتفاقات التجارية تشير بشكل متزايد إلى الهوية الرقمية، فإنها نادرا ما تتضمن أحكاما تتعلق بالتنفيذ العملي.

دال- التجارة اللاورقية والتحديات القانونية المرتبطة بها - منظورات إقليمية ووطنية

34- بحثت حلقة النقاش في منظورات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وأحد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن الاحتياجات والسياسات والبنية التحتية القانونية اللازمة لإرساء إطار قانوني مؤات للتجارة اللاورقية عبر الحدود. وجرى تبادل للخبرات الوطنية في مجال تهيئة بيئات قانونية مؤاتية للتجارة اللاورقية، أظهرت تفاوت مستويات التطور الاقتصادي والتكنولوجي، إلى جانب اختلاف التقاليد القانونية.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

35- عُرضت مساهمات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بصفتها هيئة دولية معنية بالمعايير في تفعيل الأطر القانونية للتجارة الرقمية. وتُعد المعايير التقنية والتوصيات السياساتية وأدوات التنفيذ عوامل رئيسية في سد الفجوة بين الأطر التشريعية وتطبيقها العملي. وشُدد على البنية التحتية غير المادية، التي تُفهم بأنها الترتيبات المؤسسية والتنظيمية والإدارية، لضمان التوافق عبر الحدود والأمن والثقة داخل ممرات التجارة الرقمية.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

36- نظرت حلقة النقاش في نتائج دراسة استقصائية عالمية حول رقمنة التجارة أجرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ[24]. وأكدت النتائج أنه رغم إحراز تقدم كبير في رقمنة إجراءات التجارة الداخلية على الصعيد العالمي، فإن تبادل المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة عبر الحدود لا يزال يواجه تقييدات. ومع أن العديد من البلدان تنفذ نظما جمركية إلكترونية وتشغل خدمات النافذة الواحدة الوطنية، فإن قابلية التشغيل التبادلي عبر الحدود بين تلك النظم لا تزال محدودة. وقيل إن الاعتراف القانوني بالمستندات والبيانات الإلكترونية ليس متسقا بين مختلف الولايات القضائية، وإن القيود المتعلقة بالقدرات، لا سيما في المناطق النامية، لا تزال قائمة.

37- وبحثت حلقة النقاش كذلك في اتفاق تيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، الذي وُضع تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بهدف معالجة التحديات المستمرة في مجال تيسير التجارة الإلكترونية[25]. ولوحظ أن الاتفاق يسعى إلى تعزيز المعايير الموحدة والاعتراف عبر الحدود بالمستندات والبيانات

(22) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2023 OECD Digital Government Index: Results and Key Findings، يقيّم هذا المنشور جهود الحكومات الرامية إلى إرساء الأسس لتحول رقمي متسق ومتمحور حول الإنسان في القطاع العام، وهو متاح على الرابط: www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/01/2023-oecd-digital-government-index_b11e8e8e/1a89ed5e-en.pdf.

(23) على الرابط: https://legalinstruments.oecd.org/en/instruments/OECD-LEGAL-0491/.

(24) United Nations Global Digital and Sustainable Trade Facilitation Survey: www.untfsurvey.org/.

(25) United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Framework Agreement on Facilitation of Cross-Border Paperless Trade in Asia and the Pacific، ويهدف الاتفاق إلى تيسير التبادل عبر الحدود للبيانات والمستندات المتعلقة بالتجارة والصارة في شكل إلكتروني، وهو متاح على الرابط: www.unescap.org/projects/cpta.

المتعلقة بالتجارة والصادرة في شكل إلكتروني، ويسترشد بالمبادئ التي تستند إليها نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. وفي المرحلة الأولى من التنفيذ، ركزت الأنشطة على إعداد مواد إرشادية، وأطر لخدمات توفير الثقة، ومشاريع تجريبية تيسر تبادل البيانات[26].

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

38- نُظر أيضا في تجارب إقليمية من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذُكر أن تجزؤ نظم التجارة الرقمية يشكل تحديا كبيرا. ولوحظ أن العديد من البلدان تطبق هذه النظم، لكن جودة التنفيذ ليست متسقة، كما أن قابلية التشغيل التبادلي محدودة. ويؤدي عدم اليقين القانوني المحيط بالاعتراف بالمستندات الإلكترونية إلى ثني منشآت الأعمال عن اعتماد الأدوات الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، استُبينت عقبات من بينها صعوبات فيما يتعلق بالقدرات ومحدودية الخبرة التقنية وعدم كفاية التمويل. ومن التدابير المحتملة في هذا الصدد إجراء تقييمات الجاهزية، وبناء القدرات بشكل محدد الأهداف، وتعميم المشاريع التجريبية الناجحة.

المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير

39- شُدد على أن التحول إلى التجارة اللاورقية، من وجهة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، يتطلب نهجا منسقا يشمل الاستثمار والإصلاح القانوني وتطوير البنى التحتية وبناء القدرات. واستنادا إلى دراسات حالات من ولايات قضائية مختلفة، لوحظ استمرار وجود عوائق قانونية، بما في ذلك الاشتراطات القانونية المتعلقة بالمستندات الورقية، والأطر القانونية غير الواضحة التي تحكم التوقيعات الإلكترونية، والافتقار إلى أحكام تنفيذية مفصلة. وقيل إن المبادرات التجريبية كانت فعالة في تعزيز ثقة الأطراف المعنية واختبار قابلية التشغيل التبادلي قبل التوسع في التنفيذ.

الاتحاد الروسي

40- عُرضت التطورات التي حدثت مؤخرا في الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالتجارة اللاورقية عبر الحدود. ومن بين هذه المستجدات التعديلات التي أُدخلت عام 2020 على قانون الاتحاد الروسي بشأن التوقيعات الإلكترونية، والتي استحدثت مفهوم الأطراف الثالثة الموثوقة ونصت على الاعتراف المتبادل استنادا إلى الاتفاقات الدولية، إلى جانب الاتفاق المبرم عام 2024 بين الاتحاد الروسي وبيلاروس بشأن الاعتراف المتبادل بالتوقيعات الإلكترونية. وأشير إلى عدد من المبادرات، بما في ذلك مشاريع تجريبية في مجال تبادل المستندات الإلكترونية عبر الحدود مع ولايات قضائية متعددة، وتوسيع نطاق الاعتراف عبر الحدود بالتوقيعات الإلكترونية في مستندات الملكية من خلال ترتيبات خاصة، ووضع مشاريع اتفاقات وأطر تنظيمية لتبادل البيانات والمستندات الإلكترونية[27]. وقيل إنه بغض النظر عن الترتيبات الوطنية والإقليمية، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى أطر قانونية عالمية شاملة ومعايير موحدة للاعتراف المتبادل بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة. وشُدد على أن الحاجة إلى توحيد نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ضمن إطار قانوني دولي واحد للتجارة اللاورقية هي حاجة ضرورية ومفيدة في آن واحد.

---

(26) انظر الأمثلة الواردة في الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرة 71.

(27) لعل اللجنة تود أيضا أن تحيط علما بالتطورات التشريعية التي حدثت مؤخرا في المنطقة، بما في ذلك (أ) اعتماد القانون الرقمي لجمهورية قيرغيزستان في عام 2025، الذي أنشأ نظام اعتراف مختلطا يجمع بين النهجين المسبق واللاحق، واستحدث مفهوم الأطراف الثالثة الموثوقة وقوائم الخدمات الموثوقة (انظر https://cbd.minjust.gov.kg/3-48/edition/35412/ru)؛ (ب) اعتماد القانون الرقمي لجمهورية كازاخستان في عام 2026، الذي يعتمد على أطراف ثالثة موثوقة من أجل الاعتراف المتبادل بالتوقيعات الرقمية، ويتيح الاستخدام الدولي لمحددات الهوية (انظر https://adilet.zan.kz/eng/docs/K2600000255).

النمسا

41- عُرض منظور النمسا بشأن انتقال الاتحاد الأوروبي إلى استخدام مستندات الشحن الإلكترونية بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمعلومات الإلكترونية لنقل البضائع (لائحة eFTI). ورئي أن هناك تفاوتا في تطبيق اللائحة بين الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي. كما أن اللائحة لا تشمل سوى بيانات الشحن، ويتعين على السلطات قبول المستندات الإلكترونية اعتبارا من عام 2027، في حين سيظل استخدام الجهات الفاعلة الاقتصادية لمستندات نقل البضائع الإلكترونية طوعيا. وقيل إن النظم التناظرية والرقمية، مثل أذون الشحن الإلكترونية بموجب اتفاقية عقد نقل البضائع الدولي الطرقي، ستظل تعمل بالتوازي. وأُعرب عن شواغل بشأن حجم الاستثمارات المطلوبة، وعدم التكامل بين الإطار الخاص باللائحة ومبادرات النقل الرقمي الأخرى في الاتحاد الأوروبي، مثل عداد السرعة والمسافة (التاكوغراف) الذكي. واعتُبر ضمان التنفيذ المتسق لنظم المستندات الإلكترونية للشحن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أمرا ضروريا، حيث إن عدم التطابق بين مجموعات البيانات والنظم يشكل عائقا أمام تحقيق الكفاءة.

جمهورية كوريا

42- في جمهورية كوريا، يواجه السجل المركزي لبوالص الشحن الإلكترونية (eBL) عددا من القيود التشغيلية والقانونية. ولوحظ أن قابلية التشغيل التبادلي لا تزال محدودة، وأن نُهجا تقييدية اتُّبعت فيما يتعلق بالاعتراف ببوالص الشحن الإلكترونية الصادرة في الخارج، وأن النظام يبدو غير مرن من الناحية التكنولوجية مقارنة بالنماذج المستجدة القائمة على التفاعل المباشر بين الأقران وعلى تكنولوجيا سلاسل الكتل (البلوكتشين). ويتعين تحسين النظام الحالي لأنه قد لا يتوافق مع المعايير الدولية، بما في ذلك المادة 19 (1) من القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل. وسُلط الضوء على تحديات محددة ينطوي عليها النظام الحالي، من بينها أن التشغيل التبادلي بين بوالص الشحن الورقية والإلكترونية متعذر، وأن المتطلبات الإجرائية التي تفرضها التشريعات صارمة وتعوق اعتماد تكنولوجيات جديدة، وأن النموذج القانوني يمنح وكالات التسجيل سلطة الإصدار، وليس شركات النقل. وقد دفعت هذه التحديات إلى تطوير مشاريع تجريبية تهدف إلى تحسين استخدام السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، بما في ذلك إجراء إصلاحات تشريعية تتيح الاعتراف ببوالص الشحن الإلكترونية الأجنبية، والنظر في اعتماد صكوك مثل القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمستندات الشحن القابلة للتداول (اتفاقية مستندات الشحن القابلة للتداول)[28].

سنغافورة

43- في سنغافورة، نشأت التحديات المرتبطة بتوسيع نطاق التجارة الرقمية عبر الحدود بشكل أساسي ليس نتيجة الافتقار إلى إطار قانوني مؤات بل نتيجة التجزؤ، والثغرات في قابلية التشغيل التبادلي، وعدم اليقين القانوني الناجم عن منصات التجارة المغلقة التي تعمل بموجب قواعد ومعايير ونماذج حوكمة تعاقدية مختلفة. وعلى الرغم من أن بوالص الشحن الإلكترونية تتمتع بالصحة القانونية، فقد ظل استخدامها محدودا. وفي هذا السياق، ذُكر أن استخدام بوالص الشحن الإلكترونية يعيقه اشتراط مشاركة جميع الأطراف المتعاملة ضمن نفس الإطار التعاقدي الخاص بالمنصة. وعُرضت مبادرة مستجدة تهدف إلى التوفيق بين القواعد الهيكلية والتعاقدية للمنصات الخاصة، وتتسم بالانفتاح عبر المنظومات المختلفة. وأدى الاعتراف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل كصكوك قانونية صحيحة استنادا إلى القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل إلى أن يتغير أساس الثقة من ترتيبات خاصة بكل منصة إلى أساس قانوني موحد، مما يقلص الاعتماد على النظم الخاصة.

(28) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن اتفاقية مستندات الشحن القابلة للتداول على الرابط: http://uncitral.un.org/ar/ncdconvention.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

44- عُرض منظور من المملكة المتحدة بشأن إرساء إطار قانوني مؤات للتجارة الرقمية عبر الحدود. وأُوضحت كيفية تنفيذ قانون المستندات التجارية الإلكترونية لعام 2023، الذي يتوافق مع القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، لضمان التكافؤ الوظيفي بين المستندات التجارية الورقية والإلكترونية. وقد ساهم هذا الإصلاح في تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد الكفاءة وخفض التكاليف وأداء سلسلة التوريد، كما يتضح من العديد من المشاريع التجريبية وممرات التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه، سلط العرض الإيضاحي الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها مختلف الولايات القضائية، بما في ذلك نقص الدراية في مجال الأعمال، لا سيما في أوساط المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم اليقين بشأن الاعتراف القانوني عبر الحدود، إلى جانب مسائل متعلقة بالقانون الدولي الخاص في التجارة اللاورقية عبر الحدود.

هاء- تيسير المراسلات مع الكيانات العمومية

45- بحثت حلقة النقاش في تجارب عملية في مجال رقمنة التفاعلات بين الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والسلطات العمومية، واستبانت التحديات والفرص المتاحة لإنشاء منظومات تجارية رقمية على مختلف المستويات.

الصين

46- عُرض الإطار التنظيمي الرقمي الذي وضعته الجمارك الصينية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود، والذي يستند إلى التشريعات الداخلية والمعايير الدولية. وشملت الابتكارات تبادل البيانات عبر خدمة النافذة الواحدة، والتحقق الإلكتروني من الهوية، وتحليل مخاطر البيانات الضخمة، ونظم التفتيش الذكية، وسداد الضرائب إلكترونيا. وأظهرت دراسات الحالة فعالية هذه الأدوات في كشف البضائع المقلدة وتحديد الأنواع الحية الدخيلة. وشُدد على أن الرقمنة يمكن أن تعزز كفاءة التجارة وتقوي الرقابة التنظيمية.

السلفادور

47- عُرض برنامج السلفادور الشامل لتحديث إدارة الجمارك. وبدأت الإصلاحات بإعادة هيكلة مؤسسية وإجراء تعديلات تشريعية تهدف إلى إتاحة الاعتراف القانوني بالمستندات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية. واستحدثت الإدارة نظاما للإقرارات المؤتمتة ومنصة شاملة للوكالات الحكومية وأختاما إلكترونية لتتبع الشحنات وإجراءات لاستصدار الأذون عبر الإنترنت. وذُكر أن عدد الإجراءات الإدارية التي رُقمنت بلغ ستين إجراء، مما أدى إلى تقليص مدة المعالجة وزيادة الشفافية. وتشمل الأولويات المراد تحقيقها في المستقبل إقامة تعاون إقليمي وتوسيع نطاق نظم الإقرار المسبق. وأبرزت الخبرة المكتسبة أهمية الجمع بين الإصلاح القانوني والبنية التحتية الرقمية وإعادة الهيكلة المؤسسية.

جورجيا

48- عُرض النهج المتبع في جورجيا، الذي يدمج إدارة الجمارك وإدارة الضرائب ووكالات مراقبة الحدود في نظام موحد يتيح التبادل الآني للبيانات. ولوحظ أن التشريعات الوطنية تنص على إلزامية الإقرارات الجمركية الإلكترونية، وأن السلطات المختصة تتبادل التصاريح والتراخيص التنظيمية إلكترونيا. وأدى تطبيق نظام النافذة الواحدة البحرية إلى تبسيط إجراءات تقديم مستندات الشحن. ويسر التعاون مع المؤسسات المالية المعالجة الإلكترونية للمدفوعات الجمركية. ومع ذلك، ظهرت بعض التحديات عند استخدام المستندات الإلكترونية عبر الولايات القضائية المختلفة. ولا يزال يتعين معالجة مسائل تتعلق بالتبعة والمسؤولية القانونية في عملية اتخاذ القرار المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

مبادرة القطاع الخاص

49- عُرض منظور أصحاب المصلحة من القطاع الخاص الذين يتعاملون مع السلطات العمومية، وشُدد في هذا السياق على أن الإصلاح التنظيمي المحدد الأهداف يمكن أن ييسر الابتكار التكنولوجي. ولوحظ أن استخدام أدوات ونظم الذكاء الاصطناعي لأتمتة الإقرارات الجمركية يمكن أن يعزز الدقة مقارنة بتقديم المستندات يدويا. ونشأت العوائق القانونية الأولية التي حالت دون استخدام النظم المؤتمتة عن الصياغة القانونية التي تشترط أن يكون مقدم الطلب "شخصا"، وعن مقاومة المؤسسات للأتمتة، وعدم اليقين بشأن أطر المسؤولية القانونية المتعلقة بالنظم المؤتمتة بالكامل. وقيل إن الحذر التنظيمي والمصطلحات القانونية التي عفا عليها الزمن قد تعوق تبنِّي الابتكارات التكنولوجية.

واو- نقاش مائدة مستديرة ونتائج الندوة

50- أتاح نقاش مائدة مستديرة أعقب الجلسات فرصة لتلخيص ومناقشة المسائل والعقبات التي استُبينت خلال الندوة. وبشكل عام، رئي على نطاق واسع أن نصوص الأونسيترال يمكن أن تشكل البنية التحتية القانونية اللازمة للتجارة اللاورقية، إلا أن هناك العديد من المسائل والعقبات القانونية والتنظيمية والتشغيلية والتقنية المترابطة التي تعوق تطوير التجارة اللاورقية وتنفيذها.

51- وتشمل هذه المسائل والعقبات ما يلي: (أ) محدودية اعتماد نصوص الأونسيترال وقلة المعرفة بها؛ (ب) الثغرات والتناقضات وانعدام الاتساق في الأطر القانونية؛ (ج) التحديات المتعلقة بالاعتراف والتفعيل عبر الحدود؛ (د) حوكمة البيانات والقيود التنظيمية التي تواجه تدفقات البيانات عبر الحدود؛ (هـ) القيود الكامنة في أطر الثقة القائمة على العقود.

52- كما رئي على نطاق واسع أن توحيد نصوص الأونسيترال الحالية ذات الصلة بالتجارة اللاورقية قد يكون مفيدا، وهو ما يجسد الرأي الذي أُعرب عنه في اللجنة بشأن جدوى هذا العمل (A/80/17، الفقرة 241). وأضيف أنه يمكن استكمال النص الموحد بأحكام أو إرشادات إضافية لمعالجة بعض المسائل والعقبات التي استُخلصت ونوقشت خلال اجتماع المائدة المستديرة. واقتُرح أن يكون المنتج النهائي مرنا بحيث يراعي التنوع الإقليمي، وأن يعزز في الوقت نفسه الاتساق القانوني على الصعيد العالمي ويدعم الاستخدام العملي للمستندات والبيانات الإلكترونية.

53- وفيما يلي ملخص للخطوات التالية المتعلقة بالأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال التجارة اللاورقية، على النحو الذي استُبين خلال الندوة.

1- المسائل والعقبات التي تواجه التجارة اللاورقية

محدودية اعتماد نصوص الأونسيترال وقلة المعرفة بها

54- من العقبات الرئيسية التي استُبينت خلال الندوة محدودية اعتماد نصوص الأونسيترال في سياق التجارة اللاورقية، على الرغم من الرجوع إليها على نطاق واسع بوصفها معيارا دوليا لتوفير الإطار القانوني اللازم للتجارة اللاورقية[(29)]. وفي هذا السياق، أشير إلى أن ذلك قد يجسد، في جزء منه، قلة المعرفة بنطاق وانطباق نصوص الأونسيترال، لا سيما في المعاملات بين الشركات والمعاملات بين الحكومات، إلى جانب انطباقها في التجارة اللاورقية.

(29) انظر أيضا الوثيقة A/CN.9/1226، الفقرة 72 (التي تذكر ما يلي: "إلا أن استخدام نصوص الأونسيترال في التجارة اللاورقية ما زال محدودا. وحتى في الولايات القضائية التي اشترعت نصوص الأونسيترال وتطبقها على جميع أنواع المعاملات الإلكترونية، قد يخضع الاعتراف القانوني بالمستندات الإلكترونية والبيانات المقدمة إلى السلطات العمومية لاشتراطات إضافية.").

الثغرات والتناقضات وانعدام الاتساق في الأطر القانونية

55- من المسائل الوثيقة الصلة بالموضوع التنفيذ الجزئي والمتفاوت في الولايات القضائية المشترعة للمبادئ التي تستند إليها نصوص الأونسيترال، ولا سيما مبدأ الحياد التكنولوجي. وشُدد على أن فرض استخدام تكنولوجيا أو طريقة معينة فيما يتعلق بالمستندات والبيانات الإلكترونية يشكل عائقا أمام وضع أطر تشريعية متسقة وشاملة في مجال التجارة اللاورقية.

56- ولوحظ أن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية قد تطورت بمرور الزمن، وكثيرا ما نفذتها الدول بشكل متتابع، بدلا من تنفيذها بوصفها جزءا من إصلاح تشريعي واحد ومنسق. وقد اشتُرعت نصوص مختلفة من نصوص الأونسيترال في أوقات مختلفة، مع تباين درجات التوافق بين تشريعات التجارة الإلكترونية والتشريعات الأخرى.

57- فعلى سبيل المثال، يؤدي استمرار العمل بالاشتراطات القانونية التي تفرض تقديم مستندات ورقية في قطاعات معينة إلى تقويض مبادئ نصوص الأونسيترال. ولوحظ وجود تباين بين الأنظمة القانونية التي تحكم الصكوك القابلة للتداول والأطر الأوسع نطاقا المتعلقة بالتجارة الإلكترونية أو خدمات توفير الثقة. كما لوحظ أن تقديم المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة إلى السلطات العمومية غالبا ما يخضع لاشتراطات شكلية وتقنية إضافية. ويؤدي هذا التجزؤ، سواء داخل الأطر القانونية المحلية أو فيما يتعلق بالطلبات المقدمة إلى السلطات العمومية، إلى تباينات داخل النظم الوطنية.

التحديات المتعلقة بالاعتراف والتفعيل عبر الحدود

58- من العقبات القانونية الكبيرة الأخرى التي تعوق التجارة اللاورقية الافتقار إلى أطر أو أحكام قانونية مفعلة ومعتمدة على نطاق واسع فيما يتعلق بالاعتراف عبر الحدود بالخدمات الداعمة للتوقيعات الإلكترونية وغيرها من خدمات توفير الثقة. وفي هذا السياق، نوقشت مسائل عديدة، منها إحجام العديد من السلطات العمومية المستمر عن قبول المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة في المعاملات العابرة للحدود، إلى جانب عدم اليقين بشأن القيمة الإثباتية لهذه المستندات الصادرة في ولايات قضائية أجنبية.

59- ولوحظ أن أطر الثقة الوطنية، رغم فعاليتها على الصعيد المحلي، لا تحظى بالاعتراف بسهولة أو لا يمكن الاعتماد عليها في السياقات العابرة للحدود. ومما يسهم في عدم اليقين القانوني التباينات في مستويات الضمان ومتطلبات الاعتماد، في ظل الافتقار إلى معايير دولية مقبولة عموما. كما لوحظ عدم وضوح فيما يتعلق بالاعتراف القانوني بالهويات الرقمية الأجنبية.

60- وشُدد على التحديات المتعلقة بتفعيل المعايير القانونية الدولية الحالية الواردة في القوانين التي تسمح بالاعتراف عبر الحدود بالخدمات الداعمة للتوقيعات الإلكترونية وغيرها من خدمات الثقة. ولوحظ أنه في ظل عدم وجود لوائح تنفيذية وأطر تقنية وترتيبات مؤسسية وإرشادات عملية، فإن هذه القوانين قد لا تكون مفعلة في الممارسة العملية. ونتيجة لذلك، فإن الخطابات والتوقيعات والبيانات الإلكترونية التي تحظى بالاعتراف قانونا للأغراض المحلية قد لا تحتفظ بمفعولها القانوني عند استخدامها عبر الحدود.

61- ولوحظ أن نصوص الأونسيترال، بما في ذلك المادة 12 من القانون النموذجي للتوقيعات الإلكترونية أو المادتين 25 و26 من القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، توفر آليات قانونية للاعتراف عبر الحدود بالشهادات الأجنبية والتوقيعات الإلكترونية، ولخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة على التوالي. ومع ذلك، لا يزال هناك عدم يقين بشأن تنفيذ وتطبيق مفهوم "المستوى المكافئ جوهريا من قابلية التعويل" بالنسبة للوسائل الإلكترونية المبينة في هذه النصوص، لا سيما في ظل الافتقار إلى معايير مفهومة عموما أو إرشادات عملية يمكن

اســتخدامها في مختلف الولايات القضــائية للبت في هذه المســألة. وفي هذا الصــدد، أشــير إلى الحاجة إلى توفير مساعدة تقنية ووضع إرشادات عملية لدعم التنفيذ المتسق.

حوكمة البيانات والقيود التنظيمية التي تواجه تدفقات البيانات عبر الحدود

62- من العقبات الرئيسـية الأخرى التوتر بين صـكوك القانون الخاص المصـممة لتيسـير التجارة الرقمية، والأطر التنظيمية للقانون العام المتعلقة بحوكمة البيانات والسيادة الرقمية. ولوحظ أن هذه الأطر التنظيمية غالبا ما تعوق فعالية صـكوك القانون الخاص (بما في ذلك نصـوص الأونسـيترال)، المصـممة لتوفير إطار قانوني تمكيني، بهدف تقليص الحواجز القانونية ودعم قابلية التشغيل التبادلي بين الولايات القضائية.

63- وطرأت تطورات كبيرة على الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتدفق البيانات عبر الحدود، بما في ذلك متطلبات توطين البيانات، وقوانين حماية البيانات والخصوصية، ومتطلبات الأمن السيبراني، وتنظيم نظم الذكاء الاصـطناعي. وكثيرا ما تفرض هذه التدابير قيودا على تدفق البيانات عبر الحدود ومتطلبات أكثر صـرامة فيما يتعلق بالهوية والضـــمان، وتقيد الاعتراف بالمســـتندات الإلكترونية الأجنبية أو خدمات توفير الثقة الأجنبية، وتسفر عن تأخير المعاملات وزيادة التكاليف.

64- وتجسـد هذه التطورات التعقيد المتزايد للمشـهد القانوني في ظل سـعي الولايات القضـائية إلى مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تطرحها تدفقات البيانات والتجارة اللاورقية. وسُـلط الضـوء على الحاجة إلى مزيد من التناسق بين هذه الأنظمة القانونية المتكاملة، وإن كانت متنافسة في بعض الأحيان.

القيود الكامنة في أطر الثقة القائمة على العقود

65- من العقبات الأخرى أمام التجارة اللاورقية الاعتماد المتزايد على المنصات المغلقة، سواء كانت تُطوَّر لمشاريع تجريبية أو لا، بوصفها الوسيلة الرئيسية لبناء الثقة وإدارة المعاملات. وفي هذه البيئات، تحدَّد العلاقات القانونية من خلال ترتيبات تعاقدية خاصة داخل منظومات مغلقة، وليس من خلال أطر قانونية عامة الانطباق ومعايير مشتركة.

66- ولوحظ أن الاعتماد على المنصـات المغلقة التي تخضـع لترتيبات تعاقدية قد يعزز الكفاءة التشـغيلية، لكن اســتخدام هذه المنصـــات ينطوي على مخاطر قانونية وتجارية متنوعة. وقد تؤدي الثقة التعاقدية القائمة على المنصات إلى إقامة حواجز أمام المعاملات العابرة للمنصات، وأمام الاعتراف عبر الحدود بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة. ويمكن أيضـا أن تؤدي الأطر التعاقدية ضـمن هذه المنصـات إلى إعادة توزيع المخاطر بطرق تختلف عن المبادئ المكرسـة في قانون التجارة. وقد تواجه المنشـآت الصـغرى والصـغيرة والمتوسـطة أيضـا عوائق هيكلية في الوصول إلى المنظومات المهيمنة أو المشاركة فيها.

67- وفي ظل عدم قابلية التشـغيل التبادلي، تؤدي هذه التطورات إلى تجزؤ التجارة الدولية في نظم خاصـة معزولة. وقيل إن اعتماد أطر قانونية تمكينية يمكن أن يدعم الاعتراف عبر المنصـات بالمسـتندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة، ويقلص مخاطر الانغلاق داخل منصة مغلقة.

2- الخطوات التالية المحتملة في إطار إعداد نص بشأن التجارة اللاورقية

68- فيما يتعلق بما استُبين من عقبات أمام التجارة اللاورقية، أشار المشاركون عموما إلى أهمية اتباع نهج تدريجي يركز على بناء النظم. وفي هذا السـياق، اقتُرحت أشـكال متنوعة من النصـوص التي يمكن أن تعدها الأونسيترال، استنادا إلى نصوصها المتعلقة بالتجارة الإلكترونية.

نص إرشادي بشأن التجارة اللاورقية

69- أُيدت فكرة إعداد نص إرشادي. ويهدف هذا النص إلى توضيح كيفية تطبيق نصوص الأونسيترال الحالية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، سواء بشكل فردي أو جماعي، على التجارة اللاورقية. ويمكن أن تشمل هذه الإرشادات أمورا منها:

- تنظيم العلاقة والتفاعل بين القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، والقانون النموذجي للتوقيعات الإلكترونية، واتفاقية الخطابات الإلكترونية، والقانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، والقانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، والقانون النموذجي للتعاقد المؤتمت، فيما يتعلق بالتجارة اللاورقية؛
- توضيح المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالتنفيذ، مثل الاعتراف والموثوقية والتحكم وقابلية التشغيل التبادلي؛
- تقديم أمثلة لحالات الاستخدام لكل من المعاملات بين الشركات والمعاملات بين الشركات والحكومات؛
- توفير مسارات تنفيذ ملموسة وعملية للدول وأصحاب المصلحة الآخرين، دون الحاجة بالضرورة إلى إعادة النظر في نصوص الأونسيترال أو تنقيحها.

70- ويمكن أن يتناول النص الإرشادي أيضا مسألة قابلية التشغيل التبادلي في خدمات النافذة الواحدة والبيئات ذات الصلة، ويساعد في سد الفجوات بين الأطر القانونية والترتيبات التعاقدية وممارسات التأمين والواقع التشغيلي.

71- وإلى جانب أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي تضطلع بها الأمانة بالتعاون الوثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية والمنظمات الأخرى، يمكن أن يسهم النص الإرشادي في معالجة التفاوت في تنفيذ وتفسير نصوص الأونسيترال الحالية، وتيسير استخدامها بشكل أكثر فعالية دعما للتجارة اللاورقية. ويمكن أن يوضح النص الإرشادي كذلك كيف توفر نصوص الأونسيترال البنية التحتية القانونية اللازمة، وتدعم بخلاف ذلك الصكوك الدولية أو الإقليمية الأخرى ذات الصلة بالتجارة اللاورقية.

أحكام نموذجية أو دليل تشريعي بشأن الاعتراف المتبادل عبر الحدود

72- من بين الأشكال الأخرى التي نوقشت، إما وضع أحكام نموذجية أو دليل تشريعي يركز بشكل أساسي على الاعتراف عبر الحدود. ويمكن أن يستند هذا العمل إلى: (أ) القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، ويشمل الاعتراف بالسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل وغيرها من المستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة التي تقع عموما خارج نطاق القانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (مثل شهادات المنشأ، وشهادات التأمين، والفواتير التجارية، وقوائم التعبئة)؛ (ب) القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، ويشمل الجوانب ذات الصلة بخدمات الهوية الرقمية وتوفير الثقة. ويمكن أن يستند العمل إلى مبدأ التكافؤ القائم على النتائج، وأن يراعي النهج القائمة على المخاطر والمستندة إلى حالات الاستخدام في الاعتراف عبر الحدود.

73- وشُدد على أهمية التوافق مع الأطر الدولية والإقليمية والترتيبات الخاصة بكل قطاع. واقتُرح ألا تدعم الأحكام النموذجية أو الدليل التشريعي النهج الثنائية فحسب، بل أيضا النهج المحدودة الأطراف والمتعددة الأطراف في مجال الاعتراف المتبادل، التي يمكن أن تكون أكثر فعالية.

قانون نموذجي بشأن التجارة اللاورقية

74- نوقشت مسألة إعداد قانون نموذجي بشأن التجارة اللاورقية أو إعداد جزء خاص بالتجارة اللاورقية لإدراجه في قانون نموذجي أعم[30]. ويمكن لهذا القانون النموذجي أن يدمج وينظم الأحكام ذات الصلة الواردة

(30) انظر أيضا الوثيقة A/CN.9/1263 بشأن تجميع وتوحيد نصوص الأونسيترال التي تتناول الجوانب الإلكترونية.

في نصوص الأونسيترال في إطار واحد متسق، وأن يتناول المستندات التجارية القابلة للتداول وغير القابلة للتداول، وأن يشمل المسائل المتعلقة بمعايير البيانات والأتمتة وقابلية التشغيل التبادلي. كما يمكن أن يحافظ على الحياد التكنولوجي، وأن يجسد في الوقت نفسه الهياكل المعاصرة للتجارة وسلاسل التوريد، ويراعي الأدوار والاحتياجات المحددة للسلطات العمومية، بما في ذلك الجمارك والسلطات الأخرى ذات الصلة.

75- وأشير إلى أن هذا الصك لن يحل بالضرورة محل نصوص الأونسيترال الحالية، بل يمكن أن يستند إليها، وأن يكملها أو يحدِّثها عند الاقتضاء. كما أشير إلى إمكانية مواءمة القانون النموذجي مع الأحكام ذات الصلة في اتفاقات التجارة الرقمية، بهدف تعزيز الاتساق والترابط في التجارة اللاورقية.

اتفاقية بشأن التجارة اللاورقية

76- في النهاية، اقتُرح أن تأخذ الأعمال المتعلقة بالتجارة اللاورقية شكل اتفاقية من أجل معالجة الجوانب العابرة للحدود في التجارة اللاورقية. ويمكن لهذه الاتفاقية أن تنظم وتوحد القواعد والمبادئ الأساسية ذات الصلة بالإطار القانوني للتجارة اللاورقية، بالاستناد إلى نصوص الأونسيترال الحالية وتكملها حسب الضرورة لتجسيد الممارسات الحالية والتطورات التكنولوجية. ويمكن تحقيق ذلك أيضا بطريقة تكمل الأطر الإقليمية، مثل الاتفاق الإطاري لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الاقتراح المقدم من حكومة الاتحاد الروسي قد أورد عدة خيارات للعمل في مجال التجارة اللاورقية، من بينها اتفاقية: (أ) بشأن التجارة اللاورقية، ذات نطاق ضيق، تتناول مسائل أتمتة التجارة وتبادل البيانات الإلكترونية وضمان مستوى ملائم من الموثوقية والاعتراف المتبادل؛ أو (ب) بشأن التجارة الرقمية، ذات نطاق أوسع، تتناول مسائل إعادة هندسة التجارة، ومصادر البيانات وتدفقاتها، والتداول المدعوم بالذكاء الاصطناعي، واستخدام السجلات الموزعة في التداول، والتداول على المنصات، والمنظومات (انظر الوثيقة A/CN.9/1234، الفقرة 24 والجدول 1). ومع ذلك، سُلم بأن وضع اتفاقية بشأن التجارة الرقمية سيكون مسعى طموحا.

رابعا- المستجدات الإضافية

77- نظمت الأمانة أيضا أو ساهمت في تنظيم فعاليات متنوعة تهدف إلى دفع عجلة الأعمال التحضيرية، سواء قبل الندوة أو بعدها. ولعل اللجنة تود أن تأخذ علما بالأنشطة التالية.

78- ففي 9 آب/أغسطس 2025، خلال الاجتماع الثالث لكبار المسؤولين التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، نظمت أكاديمية هونغ كونغ لتدريب المواهب القانونية والمركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأونسيترال حلقة عمل في مدينة إنشيون بجمهورية كوريا، تناولت موضوع "استخدام الصكوك الدولية لتهيئة الإطار القانوني اللازم لرقمنة كامل سلسلة التجارة". وسلطت هذه الفعالية الضوء على أهمية نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتطبيقاتها العملية، في مجالات منها الاعتراف عبر الحدود بالهوية التجارية والتجارة اللاورقية والسجلات الإلكترونية.

79- وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، عقدت الأمانة حلقة دراسية شبكية بعنوان "التجارة اللاورقية ورقمنة التجارة: أحدث التطورات"، تناولت التقرير الذي أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن حاضر ومستقبل رقمنة المستندات والعمليات التجارية بعنوان The Digitalisation of Trade Documents and Processes: Going Paperless Today, Going Paperless Tomorrow[(31)]، بالإضافة إلى قاعدة بيانات طورتها مجموعة البنك الدولي بشأن الاستعداد على صعيد الرقابة التنظيمية للتجارة الرقمية[(32)].

(31) على الرابط: www.oecd.org/en/publications/the-digitalisation-of-trade-documents-and-processes_64872f25-en/full-report.html.

(32) على الرابط: www.worldbank.org/en/data/interactive/2025/09/10/digital-trade-regulatory-readiness-dtrr-database.

80- وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2025، نظمت الأمانة فعالية جانبية بعنوان "معايير موحدة لتقييم الموثوقية" خلال الدورة السابعة والأربعين للفريق العامل السادس التابع للأونسيترال (15-19 كانون الأول/ديسمبر 2025، فيينا). واستعرضت الفعالية الاتجاهات الحالية، إلى جانب المسائل السياساتية والقانونية المتعلقة بالتجارة اللاورقية، بما في ذلك التطورات الهامة والرؤى التي قدمتها الكيانات وأصحاب المصلحة ذوو الصلة.

81- ونظمت الأمانة، من 10 إلى 13 شباط/فبراير 2026 في نيويورك، ندوة بعنوان "مواءمة القوانين في عصر التجارة والتمويل الرقميين – الأصول والمنصات الرقمية". وخُصص جزء من الندوة لجوانب القانون الخاص المتعلقة بعمليات المنصات، ولا سيما الاعتبارات القانونية والإدارية الناشئة عن استخدام المنصات الخاصة التي تخضع لترتيبات تعاقدية، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.9/1259[(33)].

82- وفي 26 آذار/مارس 2026، خلال الدورة السبعين للفريق العامل الرابع، نظمت الأمانة، بالاشتراك مع الاتحاد الروسي، فعالية جانبية بعنوان "صوغ جدول أعمال الأونسيترال بشأن الجوانب القانونية للتجارة اللاورقية: السبل المحتملة للمضي قدما". وأُطلع المشاركون خلال الفعالية على نتائج الندوة، وأتيح للخبراء فرصة تبادل الآراء حول المسارات الممكنة لأعمال الأونسيترال في المستقبل. وفي هذا الصدد، أُطلع المشاركون على الحاجة المستمرة إلى استكشاف التفاعل بين نصوص الأونسيترال المتعلقة بالاعتراف عبر الحدود (مثل القانون النموذجي للتوقيعات الإلكترونية والقانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة) والمعايير التقنية التي وُضعت في إطار أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاعتراف عبر الحدود بالمستندات الإلكترونية المتعلقة بالتجارة في إطار الاتفاق الإطاري لتيسير التجارة اللاورقية، وكذلك في إطار أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

83- كما ساهمت الأمانة في جلسة لبناء القدرات عُقدت في 3 نيسان/أبريل 2026 في بانكوك (بالحضور الشخصي وعن بُعد)، في إطار اجتماعات التجارة اللاورقية التي تعقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تحت عنوان "معايير الأونسيترال للتجارة الإلكترونية واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمستندات الشحن القابلة للتداول". ونُظمت الجلسة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهدفت إلى دعم تنفيذ معايير الأونسيترال للتجارة الإلكترونية التي اعتمدها مجلس التجارة اللاورقية، والتعريف في الوقت نفسه بالاتفاقية المتعلقة بمستندات الشحن القابلة للتداول.

خامسا- مسار العمل في المستقبل

84- في ضوء الأعمال التحضيرية، لعل اللجنة تود أن تنظر، بشكل عام، في نطاق الأعمال المقبلة المتعلقة بالتجارة اللاورقية، بما في ذلك كيفية فهم مفهوم التجارة اللاورقية. ورغم ضرورة مراعاة الجوانب المختلفة لرقمنة كامل سلسلة التجارة أو التجارة الرقمية، فقد يكون من الصعب معالجة جميع هذه الجوانب على نحو شامل. ولعل اللجنة تود أن تنطلق من التركيز على الثغرات والعقبات المستبانة، على سبيل المثال، وانطباق نصوص الأونسيترال على المستندات المقدمة إلى السلطات العمومية، ولا سيما تلك المتعلقة باستيراد البضائع وتصديرها وعبورها. وقد يلفت هذا الانتباه بشكل خاص إلى القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، الذي يهدف إلى تيسير الاعتراف عبر الحدود بخدمات توفير الثقة – بما في ذلك خدمات التصديق الداعمة للتوقيعات الإلكترونية – والتي تضمن منشأ وسلامة البيانات الواردة في هذه المستندات. ويمكن أن تتناول هذه الأعمال أيضا كيفية تكييف تلك الآليات لتناسب الولايات القضائية التي تفتقر إلى إطار قانوني متوافق مع القانون النموذجي لخدمات إدارة الهوية وتوفير الثقة، وما إذا كان من الممكن صوغ نص قانوني ينشئ نظاما مكملا للاعتراف عبر الحدود.

85- وفيما يتعلق بالشكل (انظر الفقرات 68-76 أعلاه)، لعل اللجنة تود أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تستفيد بها الأعمال المتعلقة بالتجارة اللاورقية من الأعمال المحتملة المتعلقة بتجميع وتوحيد نصوص الأونسيترال

(33) انظر الوثيقة A/CN.9/1259، الفقرات 35-46.

التي تتناول الجوانب الإلكترونية (انظر الوثيقة A/CN.9/1263). ومن المتوخى أن ينظر الفريق العامل الرابع في النص الموحد في إطار أعماله المستمرة بشأن عقود تقديم البيانات، التي من المقرر أن تنظر فيها اللجنة في الدورة المقبلة. ومن الممكن أن تشكل الأعمال المتعلقة بالتجارة اللاورقية أحد مكونات النص الموحد. ويمكن للأمانة إعداد مشروع نص، بهدف تكليف فريق عمل بمراجعة هذا النص ومواصلة تطويره، على سبيل المثال الفريق العامل الرابع بعد انتهائه من الأعمال المتعلقة بعقود تقديم البيانات.

86- ولعل اللجنة تود أيضا أن تنظر في الطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة إرشادية تتناول جميع نصوص الأونسيترال ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية، بحيث تحدد العناصر القانونية الأساسية اللازمة لتهيئة بيئة مؤاتية للتجارة اللاورقية، وتوضح كيف تنطبق تلك النصوص في هذا السياق. ويمكن وضع هذه الإرشادات على غرار النصوص التفسيرية الحالية التي تعدها الأونسيترال، بغية تعزيز الاتساق، وتحسين فهم الدول لها، ودعم التنفيذ الفعال، ويمكن تقديمها إلى اللجنة للنظر فيها وإقرارها قبل نشرها أو إلى فريق عامل لمراجعتها ومواصلة إعدادها.